

عمال المياومة

"غياب العدالة لعاملين في القطاع العام"



عمان - الأردن

عمال المياومة

"غياب العدالة لعاملين في القطاع العام"



مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، مؤسسة بحثية علمية مستقلة، تأسست في عمان عام (2003). يسعى المركز إلى إعداد الدراسات والأبحاث التي تتناول مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن في إطار محيطه العربي والإقليمي والدولي. ويعمل كذلك على إجراء استطلاعات الرأي العام بهدف التعرف على الموقف الحقيقي لمختلف فئات المجتمع الأردني من مختلف القضايا التي تمس حياته اليومية من تشريعات وسياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويعمل المركز أيضاً على تقديم الخدمات والاستشارات الإحصائية والمنهجية للباحثين والدارسين ومراكز البحوث والدراسات. إلى جانب تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل بهدف فتح حوار حر يتناول مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والموضوعات العلمية ذات العلاقة باهتمامات المركز.

Phenix Center for Economic and Informatics Studies

Phenix Center for Economic and Informatics Studies, is an independent scientific research institution, was founded in Amman in (2003). The Center seeks to prepare studies and researches on various areas of economic, social and political development in Jordan, in the framework of the Arabic, regional and international levels. Works as well as to conduct public opinion polls in order to identify the real positions of the Jordanian society towards various issues that affecting the daily lives such as legislation, economic policies, social and political issues. The Center also provides researchers, scholars and research centers with statistical and methodological consultancy services. Also, organizing conferences, seminars and workshops in order to open free dialogue deals with the various areas of economic, social, political and scientific topics relevant to the concerns of the Center.

تقديم

لا يكاد يمضي يوم الا ونقرأ ونسمع عن حراك أو خير يخص عمال
المياومة في الصحافة المحلية، وتتوزع قضيتهم على عدة مسارب منها وعود
حكومية بالحل أو تشكيل لجان لدراسة أوضاعهم أو حراك مطلي للعمال
أنفسهم بحثا

عن حل لمشكلة ما تواجههم، وذلك ما يتطلب رؤية أكثر وضوحا
لقضية عالقة تبحث عن حل.

فالعمال المياومون لا يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها زملائهم
العاملين في المؤسسات الحكومية والمستقلة بالفئات المصنفة، إذ لا يطبق عليهم
نظام الخدمة المدنية، بل نصوص قانون العمل. وبالتالي من الطبيعي أن نجد فروقا
في الحقوق والمكتسبات يتمتع بها عاملين مصنفيين في الحكومة ولا يتمتع بها
زملائهم ممن يقومون بنفس المهام ولكنهم يعملون بالمياومة، هذا ناهيك عن
غياب الاستقرار والأمن الوظيفي الذي يتمتع به العاملون المصنفيين، بما يعنيه ذلك
من غياب لأسس العدالة.

ونتيجة لغياب العدالة في الحقوق التي تعاني منها هذه الفئة من العاملين
مقارنة مع نظرائهم العاملين المصنفيين، ونتيجة لغياب الاستقرار والأمن الوظيفي
لهم، تم رصد ما يقارب 30 اعتصام منذ بداية تحركاتهم للدفاع عن حقوقهم

في الأول من أيار عام 2006 وحتى نهاية شهر آذار من العام الجاري 2010. وقد أخذت قضية هؤلاء العاملين بالتفاعل مجددا مع قيام وزارة الزراعة في نهاية العام الماضي بفصل 256 عاملا منهم تحت مبررات عدم وجود مخصصات مالية لدى الوزارة، دون إيجاد أية فرص مناسبة لهم، أو إعادة دمجهم لتتركهم غير قادرين على توفير مستلزمات العيش لعائلاتهم وأسرتهم.

وتعتبر قضية عمال المياومة (وهم العمال الذين يعملون لدى المؤسسات الحكومية والمستقلة وتحسب أجورهم حسب أيام العمل التي يعملونها)، مشكلة عالقة وكبيرة في سوق العمل الأردني، وتحتاج إلى حل جريء، وهؤلاء العاملين يدفعون يوميا ثمن عمليات تعيينهم السريعة، فهم يعينون بقرار من وزير أو مدير عام أو رئيس بلدية، ولا تمر عمليات تعيينهم بقنوات ديوان الخدمة المدنية الطويلة.

إطار رقمي وإحصائي:

لا توجد أرقام دقيقة حول أعداد عمال المياومة في الدوائر والمؤسسات الحكومية والمستقلة، وفي سياق إعداد هذا التقرير تبين أن أعداد عمال المياومة في الأردن يفوق الأرقام التي يتم تداولها سواء من قبل بعض الرسميين أو الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق هذه الفئة من العاملين. فالأرقام التي تم حصرها بشكل مباشر من العديد من المؤسسات الحكومية والمستقلة تشير إلى أعدادهم تقارب 23 ألفاً في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية والمستقلة في المملكة منهم ما يقارب 20 % من النساء، موزعين كالتالي: 3200 عامل مياومة في وزارة الأشغال العامة، و 1700 عامل مياومة يعملون في مشاريع إنتاجية تابعة لوزارة الأشغال و 7873 عامل مياومة في أمانة عمان الكبرى منهم 982 مسماهم الوظيفي فنيين وموظفين، و 1454 عامل حدائق، و 5437 عامل وطن (عمال نظافة).

كذلك يعمل في البلديات المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة حوالي 3400 عامل منهم 2440 عامل وطن (عمال نظافة) والباقي موزعين على ورش الصيانة. هذا في الوقت الذي تم فيه قبل سنوات تحويل 4500 عامل مياومة دفعة واحدة إلى نظام المقطوع.

كما يتواجد في وزارة الزراعة ما يقارب 2200 عامل مياومة، وفي وزارة المياه يعمل بضع مئات من عمال المياومة لم تحددها الوزارة، و 1600 عامل مياومة في مؤسسة الموانئ في العقبة.

ويعمل أيضا ما يقارب 150 عامل مياومة في مركز جمرک عمان و حوالي 500 عامل آخرين موزعين على المراكز الجمركية الباقية، كما يعمل 500 عامل في قسم مكافحة الأمراض السارية التابع لوزارة الصحة، وتشير التقديرات أن عدد عمال المياومة العاملين في الجامعات الرسمية ما يقارب 2000 عامل.

إلا أن بعض المصادر الرسمية تشير إلى أن أعداد عمال المياومة في المؤسسات والدوائر الحكومية والمستقلة يقارب 30 ألفا.

مجالات عملهم

يتوزع عمال المياومة على مختلف مجالات العمل، وهم يعملون في عشرات الأنواع من الوظائف، منها المهن الهندسية إذ يعمل فيها مهندسون، وفنيون، وسكربتيرات، وطابعات وكتابة وعمال بستنة وبيطرة وتربية المواشي وترقيمتها والتنظيف (عمال وطن) والحراسة والأمن وطوافين للحراجات وعمال أشغال وفنيي صيانة وميكانيك وسواقين ومراسلون وعمال خلطات (زفتة)

ومراقبي حمولات محورية وعاملو مقاسم وعمال لاسلكي وغيرها العديد من الوظائف.

ظروف عمل صعبة

يواجه العاملون على نظام المياومة الكثير من الصعوبات والتي تتراوح في شدتها تبعاً لطبيعة العمل الذي يقومون به. ولا يتم في الكثير من الأحيان الالتزام بشروط السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الأردنية بالإضافة إلى المعايير الدولية ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال تم رصد العديد من الحالات التي يتم فيها تحميل ونقل العمال من مكان عمل إلى آخر بوسائل نقل غير ملائمة وغير سليمة مثل القلابات المخصصة لنقل الأنقاض، وبعضها مخصص لنقل مادة الإسفلت (الزفتة)، الأمر الذي يشكل خطورة على حياتهم، وهذا يحدث في غالبية مشاريع وزارة الأشغال العامة والإسكان. وقد سبق أن سجلت حالة وفاة لأحد العمال جراء استخدام هذه الطريقة في النقل.

كما أن بعض أماكن العمل لا تحتوي على أدوات الإسعافات الأولية اللازمة لتقديم الإسعافات الأولية حال حدوثها خاصة في أماكن العمل التي يمكن أن تكثر فيها الإصابات مثل المشاتل وأماكن عمل الأشغال العامة. وأشار العديد من عمال المياومة أن بعض أماكن العمل البعيدة عن الوزارات والمديريات لا

يتوفر فيها حمامات، وأن تتوفر في بعض الأماكن فهو مخصص للمدراء والمسؤولين فقط.

كما أن العديد من عمال المياومة الذين يضطرون للمبيت في مواقع عملهم، لا يتم صرف بدل "طعام وشراب" لهم بل يقومون بشراء طعامهم وشرابهم من حسابهم الخاص.

ولعل من أبرز الصعوبات التي يعاني منها عمال المياومة غياب الاستقرار والأمن الوظيفي الذي يتمتع نظرائهم المصنفين، فبإمكان أي مسؤول مباشر أن يقوم بمعاينة العامل أو نقله وحتى فصله من العمل دون المرور بالاجراءات الإدارية المتبعة في حالة العاملين المصنفين. وشكى العديد من عمال المياومة من تعرضهم لعقوبات بطريقة مزاجية لم تتبع فيها الأصول القانونية والإدارية. فهناك غياب كامل لمفهوم الاستقرار والأمن الوظيفي لدى عمال المياومة؛ فمصير العامل بيد مديره المباشر الذي يملك حق نقل العامل من مكان لآخر وحق تحديد موقع عمله بالإضافة إلى الحق في إنهاء خدماته. ويقول العمال إن استقرارهم في الوظيفة يعتمد على مزاجية المدير كما يتم تهديدهم من وقت لآخر بفصلهم من العمل أو نقل أماكن عملهم، وفي بعض الأحيان يتم نقل العامل خلال العام الواحد أكثر من ثلاث مرات.

كما تعرض العديد من عمال المياومة للتهديد المستمر بإيقاع العقوبات بهم وتنفيذها في بعض الأحيان عند مشاركتهم بالاعتصامات الاحتجاجية، وتتراوح الإجراءات التي اتخذت بحق بعضهم ما بين الخصم من الراتب أو الإنذارات أو النقل إلى أماكن عمل بعيدة عن مكان سكنهم.

الأجور والعلاوات

هناك تمييز واضح يمارس ضد عمال المياومة في حصولهم على المكتسبات التي يحصل ليها زملائهم العاملين المصنفين وخاصة تلك المتعلقة بالأجور التي يتقاضونها، فغالبيتهم يحصلون على رواتب تتراوح ما بين الحد الأدنى للأجور البالغ 150 دينار شهريا و 170 دينار شهريا، وهذا المستوى من الأجور لا يوفر الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق للعامل وأسرته. كذلك فإن غالبيتهم محرومين من العديد من العلاوات التي يحصل عليها نظرائهم العاملين المصنفين، وبقي هؤلاء حتى وقت قريب جداً لا يحصلون على زيادة سنوية اعتيادية، إذ تم صرف هذه الزيادة مع بداية عام 2010 فقط، ولا يحصل عليها جميع العاملين، إذ أن هنالك قطاعات لم تحصل عليها حتى الآن.

وهذا لا ينفي وجود عدد محدود من العاملين على نظام المياومة يحصلون على رواتب جيدة نسبياً بالقياس مع العاملين بالمياومة الآخرين، وتتراوح ما بين 400 و 800 دينار شهريا.

كذلك تعاني قطاعات واسعة من عمال المياومة من التأخير في صرف الرواتب، فالعديد منهم يستلمون رواتبهم بعد انقضاء الشهر. مدة يمكن أن تصل إلى 10 أيام. وبعض عمال المياومة أفادوا أن تأخير استلام الرواتب يمكن أن يتجاوز الشهر خصوصا مع نهاية عام وبداية عام جديد بحجة القيام بعمليات الجرد في المؤسسات التي يعملون فيها.

ويعاني العمال من طريقة استلام الراتب خصوصا من يعملون في الميدان منهم، حيث يأتي المحاسب لتسليمهم الراتب دون أن يحدد الوقت ومكان العمل الذي ينوي الذهاب إليه. أما بالنسبة للتأمين الصحي فهناك تفاوت ما بين عمال المياومة فمنهم من يحصل على التأمين بمجرد استلامه العمل، ومنهم من يحصل عليه بعد مرور سنة كاملة على عمله، أما الضمان الاجتماعي فهو مضمون لكافة عمال المياومة حال استلامهم عملهم.

حلول مجتزأة:

نتيجة للتحركات الاحتجاجية والاعصامات التي نفذها عمال المياومون وتشكيلهم للجنة خاصة من بينهم لمتابعة قضاياهم، كان للحكومات المتعاقبة العديد من التحركات تجاه مشكلة عمال المياومة، وتلقى عمال المياومة العديد من الوعود من رؤساء وزارات ووزراء تقضي بتحويلهم جميعا إلى عاملين

مصنفين، كان أولها تعهد رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت بتحويلهم مع
نهاية عام 2006.

كذلك قامت بعض الحكومات اللاحقة بتحويل العديد منهم الى عاملين
مصنفين في بعض الوزارات والمؤسسات، وامتنعت حكومات أخرى.

وفي عام 2007 قامت الحكومة آنذاك بتشكيل لجنة لمعالجة أوضاع
العاملين خارج جدول التشكيلات (العاملين بعقود المشاريع وعمال المياومة)،
حيث أقرت اللجنة تحويل جميع عمال المياومة مع نهاية عام 2009 إلى نظام
الخدمة المدنية.

وبالرغم من قيام رئيس الوزراء الحالي بتشكيل لجنة لدراسة موضوع
عمال المياومة الذين تم تعيينهم في وزارة الزراعة خلال سنوات سابقة اعتباراً من
العام 2007 خارج جدول التشكيلات وانتهت خدماتهم بنهاية العام 2009
لعدم توفر المخصصات المالية. وتشير بعض المؤشرات أن بعض عمليات
التثبيت والتحويل أفسدها غياب المعايير المستخدمة، وغياب العدالة، إذ أن
العاملين الذين تمكنوا من توسيط بعض المسؤولين ا تمكنوا من تحويل انفسهم الى
عمال مصنفين، هذا حسب العديد من العاملين،

توصيات :

في موضوع العاملين بالمياومة، فإنه ليس من الحكمة ترك هذه القضية معلقة، وترحيلها من حكومة إلى أخرى، تارة تحت مسمى عدم وجود منخصصات أو موازنات، وتارة بحجة أن القطاع العام متضخم وبحاجة إلى "ترشيق"، فليست هذه الفئة الضعيفة من المجتمع هي من عليها دفع ثمن تفاقم عجز الموازنة، وتحسين الأداء الحكومي، فغالبيتهم أن لم يستمروا في أعمالهم ويستلمون أجور ورواتب توفر الحد الأدنى من العمل اللائق لهم ولأسرهم، سيجدون أنفسهم يقفون أمام صندوق المعونة الوطنية للحصول على معونات هي أيضا تأتي من خزينة الدولة، لذلك فإن تحويلهم إلى عاملين مصنّفين يعد المدخل لحل العديد من مشكلاتهم والتي أهمها غياب الاستقرار والأمن الوظيفي، ومن ثم بات مطلوباً إعادة النظر في ظروف عمل غالبيتهم الصعبة، سواء فيما يتعلق بتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية في أماكن عملهم، أو بتسليمهم أجورهم في الأوقات التي يستلم فيها نظراتهم المصنّفون.